### أول عملية زرع (غيري) لطفل في مركز زرع الخلايا الجذعية بمشفى الأطفال بدمشق

# خضر لـ«الوطن»: تعتبر دقيقة ومعقدة وفترة المكوث فيها أطول.. ونجاحها يرفع من نسبة شفاء الطفل

فادي بك الشريف

قال مدير مركز زرع الخلايا الجذعية الدموية والمعالجة الخلوية للأطفال بدمشق ماجد خضر في تصريح لـ«الوطن» أن عملية الزرع الغيري للطفل محمود الخالد ذي ١٣ عاماً والموجود حالياً في غرفة العزل بالمركز تعتبر دقيقة ومعقدة بشكل أكبر مقارنة مع الزرع الذاتي، كما أن المريض بحاجة إلى متابعة مستمرة، مبيناً أن فترة المكوث في غرفة الزرع تعتبر أطول وقد تصل إلى الشهر ونصف الشهر.

هذا وصدر بيان جاء فيه: ينتظر الطفل محمود الخالد من محافظة حلب في المركز بمستشفى الأطفال الجامعي بدمشق، وهو على بعد أمتار قليلة من غرفة شقيقه بدر الخالد، ٩ سنوات، بعد أن أجرى الأخير عملية تبرع بالخلايا الجذعية ليسهم في إنقاذ حياة محمود الذي يعاني من سرطان دم نقوي حاد ناكص.

وقال خضر: إن الطفل المريض ما يزال في شعبة الزرع ضمن المشفى وضمن المتابعة، موضحاً أنه في حال نجاح العملية فإن نسبة الشفاء عالية، وخاصة أن المريض لا يستجيب إلا لهذا الزرع على اعتبار أن الطفل يعاني سرطان دم نقوي حاد ناكص.

الطفل بدر الخالد شقيق محمود المتبرع بخلايا جذعية لشقيقه

مضيفاً إن المركز أجرى لغاية الآن عمليتي زرع ذاتي كما تعتبر عملية الزرع الغيري الأولى في المركز، مبيناً أن عمليات الزرع تجرى بشكل مجاني ١٠٠ بالمئة.

هذا وتعتبر العملية الأولى في المركز كعملية زرع (غيري) أي عملية زرع خلايا جذعية من متبرع، كما تعتبر عملية خطرة ومعقدة جداً، تحتاج إلى تقنيات وأجهزة عالية الجودة وكادر طبي خبير ومتخصص ونوعي، إضافة إلى أن أدوية العلاج مُكلفة ويُصعب تأمينها في معظم الأحيان.

كل ذلك متوافر في مركز زرع الخلايا الجذعية الدموية والمعالجة الخلوية بمستشفى الأطفال بدمشق والذي انطلق للعمل بعد افتتاحه من السيدة أسماء الأسد قبل أشهر، حيث أجرى المركز عمليتي زرع ذاتي (من جسم المريض) لطفلين منذ ويُصعب تأمينها في معظم الأحيان.

هذه العمليات إلا أن المركز مُجهز من الناحية التقنية والطبية بشكل تام ليستقبل ويعالج عشرات الحالات من الأطفال المصابين بالسرطان سنوياً لعلاجهم وإنقاذ حياتهم وتخفيف الأعباء المادية الثقيلة عن كاهل عوائلهم.

وقطعت سورية لهذا العام خطوات كبيرة في مجال رفع مستوى التحكم بالسرطان بعد إنجاز مركز زرع الخلايا الجذعية الدموية والمعالجة الخلوية بمستشفى الأطفال بدمشق باهتمام ودعم السيدة أسماء الأسد، إضافة إلى إحداث تخصصات جامعية جديدة لتشخيص وعلاج الأورام والسرطانات، سترفد مراكز علاج السرطان بالكوادر الطبية الكفؤة، وأيضاً الاستعداد لإطلاق حملة الكشف المبكر عن ثلاثة أنواع من السرطانات (الثدي، عنق الرحم والبروستاتا) تشمل كامل الجغرافية السورية.

وهناك خطوات قريبة جداً في هذا المجال يجري العمل عليها. كل ذلك ضمن الخطة الوطنية للتحكم بالسرطان التي انطلقت منذ عام ٢٠١٩ وتهدف بشكل أساسي إلى تعزيز وضع السياسات وتنفيذ الإستراتيجيات والفعاليات الهادفة لخفض معدلات السرطان في سورية.

### كلام رسمي جداً

## وزارة التعليم العالي توضح..

السيد وضاح عبد ربه رئيس تحرير جريدة الوطن توضيحاً لما تم نشره في عدد جريدة الوطن رقم ٣٥٩٧ بتاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠٢١ بخصوص طلب الوزارة اعتماد سعر الصرف (٢٥١٢) ليرة لتسجيل الطلبة المقبولين بمفاضلتي السوري غير المقيم والعرب والأجانب، نورد ما يلي:

ما تم ذكره ضمن الخبر صحيح بالنسبة للجامعات الحكومية فقط، حيث تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية (٢٥١٢) ليرة سورية (وسطياً) وذلك استناداً إلى كتاب مصرف سورية المركزي، ليصار بموجبه إلى تسجيل الطلاب المستجدين والقدامى المقبولين بمفاضلة السوري غير المقيم والمقبولين من الطلاب المستجدين والقدامى بمفاضلة العرب والأجانب من المسجلين على أساس الشهادة الثانوية السورية للعام الدراسي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢.

أما المعمول به في الجامعات الخاصة يختلف عن ذلك، حيث اتخذ مجلس التعليم العالي قبل عدة أشهر قراراً حدد بموجبه الحد الأعلى (بالقطع الأجنبي) لرسوم الطلاب السوريين غير المقيمين الحاصلين على شهادات ثانوية غير سورية بالإضافة إلى الرسوم الخاصة بالطلاب العرب والأجانب، ويتم الدفع بالقطع الأجنبي حصراً وضمن حسابات الجامعات في المصارف المعتمدة وفقاً لقرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي مع التأكيد على منع تحصيل هذه الرسوم في صناديق الجامعات، في حين يسدد الطلاب السوريون الحاصلون على شهادات ثانوية سورية رسومهم بالليرة السورية حصراً، كما تضمن القرار التأكيد على استمرار الطلاب القدامى المسجلين قبل العام الدراسي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ بتسديد الرسوم والأقساط المسجلين على أساسها في الجامعة لأول مرة ويستمرون بذلك حتى التخرج.

**وزير التعليم العالي والبحث العلمي**

**الأستاذ الدكتور بسام إبراهيم**

### أهالي في حمص يشتكون عدم حصولهم على مازوت التدفئة

# السباعي لـ«الوطن»: نسبة التوزيع ٢٢ بالمئة ومحاولات لزيادة المخصصات خلال الشهر القادم

حمص- نبال إبراهيم

وردت «الوطن» عشرات الشكاوى من العديد من المواطنين القاطنين في عدة أحياء بمدينة حمص، تتحدث معظمها عن تأخر وصول الصهاريج المخصصة لتعبئة مازوت التدفئة رغم وصول الرسالة الخاصة بذلك وعدم التزام أصحاب الصهاريج بالتعليمات الصادرة والمنظمة لطريقة إيصال مادة مازوت التدفئة وفق العنوان المحدد على البطاقة الإلكترونية، وإجبار المواطنين على القدوم إلى منطقة أو نقطة محددة والانتظار لساعات طويلة ما يؤدي لحالات ازدحام، وتشكل الطوابير مع ازدياد ساعات الانتظار، يسبب إرهاقاً وتكلفة إضافية بحق المواطنين.

على حين أشارت بعض الشكاوى الأخرى إلى تخوف أصحابها ومرسليها من عدم حصولهم على أي مخصصات من مازوت التدفئة خاصتهم ولاسيما أن موسم الشتاء قد بدأ في المحافظة، وما زاد من مخاوفهم أنه وعلى الرغم من قلة الكمية التي سيتم توزيعها ٥٠ لتراً للعائلة، ما زالت عملية التوزيع في المحافظة تسير ببطء شديد، خاصة مع انعدام كل وسائل التدفئة المتاحة لديهم.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين والتجارة الداخلية في محافظة حمص تمام السباعي أكد لـ«الوطن» أنه وفق التعليمات القانونية يجب على كل صهريج مازوت أن يصل إلى كل منزل وفق العنوان المحدد على البطاقة الإلكترونية ويفرغ مخصصات كل مواطن في منزله أما بالخزان أو بالبادون، مشيراً إلى أن أغلبية المواطنين لا يرغبون بتعبئة مخصصاتهم من المازوت في الخزانات خاصتهم لأن الكمية قليلة وخوفاً من تلاعب أصحاب الصهريج بالكمية لذا يلجؤون إلى تعبئة مخصصاتهم بالبادون لقناعتهم أنهم لن يتعرضوا للغش.

وأشار إلى أن عملية التوزيع تتم بمشاركة من لجان الأحياء والمخاتير لمراقبتها وضبطها، وفي حال وجود أي مخالفة يجب الشكوى إلى فرع سادكوب أو مديرية التجارة الداخلية لضبط المخالفين.

وبيّن السباعي أن عمليات توزيع مازوت التدفئة على المواطنين مرتبطة بتوافر الكميات المخصصة لهذا الغرض، لافتاً إلى أن المشكلة الحقيقية في نقص توريدات المحافظة اليومية من مازوت التدفئة، مؤكداً أن الكميات التي ترد قليلة وغير كافية حالياً، وأن المخصصات اليومية التي تصل المحافظة ١٩ طلباً بينما الحاجة الفعلية نحو ٤٠ طلباً بشكل يومي تقريباً.

وكشف عن أن هناك سعياً ومحاولات من المحافظة لزيادة عدد الطلبات المخصصة للمحافظة وزيادة الكمية الواردة إليها من الإدارة العامة لشركة المحروقات خلال الشهر القادم، ليتم بعدها العمل على تسريع عملية التوزيع وزيادة وتيرتها وفق الخطة الموضوعة فور تخصيص المحافظة بكميات إضافية من مادة المازوت.

وأكد أن نسبة توزيع مادة مازوت التدفئة وصلت إلى نحو ٢٢ بالمئة منذ بدء عملية التوزيع حتى تاريخه، مبيناً أن نسبة التوزيع بلغت خلال الفترة نفسها من العام الفائت نحو ٤٥ بالمئة تقريباً، لافتاً إلى أن عدد الأسر الإجمالي الحاصلة على البطاقة الإلكترونية في محافظة حمص ٤٢٥٢٦٤ أسرة وأن الأسر المتقدمة بطلب الحصول على مازوت التدفئة بلغت ٣٧٧ ألف أسرة، على حين وصل عدد الأسر التي حصلت على مخصصاتها من المتقدمين إلى ٧٩٤٠٠ أسرة بكمية ٥٠ ليتراً لكل بطاقة.

وأشار السباعي إلى أن عناصر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك نظموا ١٠ ضبوط بحق أصحاب صهاريج مازوت خلال فترة شهر تقريباً بمخالفات متنوعة منها امتناع عن البيع وتلاعب بالكمية والبيع بسعر زائد وغير ذلك.



### الأسواق بعيون جمعية حماية المستهلك.. الوضع لا يسر.. نقص في مراقبي التموين

# أطباء يحصلون على كشفية بـ٢٥ ألف ليرة وصيادلة يغيرون سعر الدواء من تلقاء أنفسهم

محمد منار حميجو

اعتبر رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز معقالي أن هناك فوضى في تسعر الأدوية لدى بعض الصيادلة وفي المعاينات الطبية لدى بعض الأطباء أيضاً، موضحاً أن هناك بعض الصيادلة يشطبون سعر الدواء المدون على العلبة ويضعون سعراً جديداً من تلقاء أنفسهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار معقالي إلى أن تسعيرة معاينات الأطباء تتراوح ما بين طبيب وآخر فهناك بعض الأطباء تسعيرتهم ١٨ ألفاً وبعضهم ٢٥ ألفاً وبالتالي فإن العديد منهم لا يتقيدون بالتسعيرة الصادرة عن وزارة الصحة.

وكشف أن الجمعية رفعت أخيراً مذكرة إلى وزارة الصحة طالبت فيها أن تكون هناك رقابة على الصيادلة حتى لا تكون هناك فوضى في تسعير الدواء لدى بعض الصيادلة، مشيراً إلى أنه تمت أيضاً مطالبة الوزارة بأن تكون هناك تسعيرة محددة منصفة للطبيب والمواطن حتى يتم حل المشكلة ويتم تعليقها في العيادة حتى يكون المواطن على علم بها.

وبيّن معقالي أنه تم التأكيد في المذكرة على ضرورة أن يحقق الدواء الوطني المواصفة السورية، أي أن تتوفر فيه المادة الفعالة، مؤكداً أن الجمعية سوف تخاطب نقابة الصيادلة أيضاً بهذا الموضوع بعدما رفعت كتابها إلى وزارة الصحة.

وفيما يتعلق بموضوع الأسواق بشكل عام رأى معقالي أن وضع الأسواق حالياً لا يسر، موضحاً أن الأسعار في حالة ارتفاع ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك غير قادرة على حل المشكلة بشكل جذري والعديد من التجار غير مقتنعين وبالتالي فإن الحلقة دائرية ليس لها أول ولا آخر.

وشدد معقالي على ضرورة أن يكون هناك حل للمشكلة من جذورها وذلك بأن يكون الحل هو التنافس بين التجار من دون أن يحتكر التاجر البضاعة لأن الحلول القسرية غير مجدية ولا تأتي بأي نتيجة، كاشفاً أن الجمعية لاحظت أن هناك بعض التجار يحتكرون بعض أنواع المواد.

وأشار إلى قلة في عدد المراقبين التموينيين وبالتالي فإن دوريات التموين غير قادرة على ضبط الأسعار، مبيناً أن بعض التجار بعد إغلاق محالهم من دوريات التموين يبيعون بضائعهم أمام محالهم المغلقة بمن في ذلك بعض تجار الجملة في سوق الهال.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك منع للبائع أو التاجر الذي ارتكب المخالفة وتم إغلاق محله من أن يبيع بضاعته ولو كان أمام محله لحل المشكلة بشكل كامل، مشيراً إلى أنه لا يوجد حالياً فقدان لمواد في الأسواق حتى إن مادة الزيت النباتي حالياً متوافرة بعدما كانت هناك مشكلة بهذه المادة في الفترة الماضية وبالتالي فإن المشكلة هي بفوضى الأسعار بالأسواق.

وأشار معقالي إلى أن ارتفاع تكاليف الإنتاج وأجور النقل سواء الداخلي أو الخارجي من الأسباب التي أدت إلى رفع الأسعار، كما أن التقنين في الكهرباء يلعب دوراً أساسياً في رفع الأسعار، معتبراً أنه من الطبيعي أن الأسعار سوف ترتفع عند ارتفاع تكاليف الإنتاج لأن هذا الموضوع في النهاية عبارة عن حلقة متواصلة.

### السورية بحماة تدخلت بالتفاح ولم تتدخل بالبطاطا

# رئيس تجار سوق الهال لـ«الوطن»: وحدات الخزن لم تقم بدورها وتركت للتجار الأمر

حماة- محمد أحمد خبازي

رغم كل التبشيرات والتصريحات الرسمية بانخفاض سعر البطاطا التي سمعها المواطن على مدار الأسابيع الماضية وبالليل والنهار، إلا أن سعرها لم ينخفض حتى اليوم، ولما تزل البطاطا «لحم الفقراء» تحلق بأسعارها التي أمست مشكلة بالنسبة للسواد الأعظم من العائلات.

وبيّن مواطنون بحماة لـ«الوطن»، أن البطاطا ذات النوعية الجيدة يباع الكيلو منها اليوم مابين ٢٣٠٠ – ٢٥٠٠ ليرة، وفي بعض الأحياء بـ٢٨٠٠ ليرة، وأوضح بعضهم أن سعرها ارتفع بدلاً من أن ينخفض!

ولفت آخرون إلى أن طبخة المقالي مع صحن (سلطة) صارت تكلف نحو ١٥ ألف ليرة، فبحسبة بسيطة كيلو البطاطا المالحة بـ٢٣٠٠ ليرة، وكيلو الباذنجان بـ١٢٠٠ ليرة، وكيلو البندورة بـ١٠٠٠ ليرة، وكيلو الخيار بـ١٣٠٠ ليرة، وجرزة الفجل بـ٥٠٠ ليرة، والبقدونس والنعناع بـ٢٥٠ ليرة لكل منهما، يضاف لها لتر الزيت الذي تجاوز سعر أرخص أنواعه الـ ٩ آلاف.

وأضافوا: علينا أن ندفع نحو ١٥ ألف ليرة لوجبة غداء واحدة فقط، فترى كم سيكفي راتبنا إذا كنا سنأكل هذه الوجبة من دون غيرها يومياً؟!

من جانبه رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود عروافي، بيّن لـ«الوطن» أن السبب الرئيسي لارتفاع سعر البطاطا ومحافظتها عليه، هو قلتها في السوق، وعدم تدخل السورية للتجارة حتى اليوم، لمصلحة المستهلك، إذ كان يجب عليها شراء كميات من البطاطا وتخزينها بوحدات التبريد التي تمتلكها، وتطرحها اليوم بصالاتها بسعر يناسب المواطن.

وأوضح أن الكميات التي خزنها التجار قليلة أيضاً، وهي تحتاج إلى نفقات كبيرة للتخزين، بسبب التقنين الكهربائي الطويل، الذي جعل التجار يستعيضون عن الكهرباء بالبنزين أو المازوت لتشغيل المولدات لبراداتهم.

ولفت إلى أن وحدات الخزن والتسويق لم تقم بدورها، بل تركت الأمر للتجار، الذين يتحكمون بسعرها من دون أي منافسة، فهم وحدهم بالسوق.

ومن جهته، بيّن الخبير التنموي أكرم عفيف لـ«الوطن» أنه مخطئ من يقول، إن سبب غلاء البطاطا هو قلة الإنتاج، وعدم وصول العروة الخريفية!، وقال: ألم تُبع البطاطا هذه بالسوق بالموسم بـ٢٥٠ ليرة؟ ألم تشترها السورية للتجارة بـ٣٠٠ ليرة، لقد رأيتها تباع في سوق هال السقيلبية بأرخص الأسعار؟ متسائلاً لمن باعتها السورية للتجارة حتى ارتفعت بهذا الشكل؟

وألم يكن من واجب السورية للتجارة، أن تشتري البطاطا بـ٣٥٠ ليرة وعندما تصبح بـ٢٠٠٠ ليرة تبيعها بـ٥٠٠ ليرة وتلعب دور التاجر الأخلاقي الرابح؟.

وأضاف: إنه الفساد يا سادة، هو السبب الرئيسي لارتفاع سعر البطاطا التي أصبحت حلماً للفقراء.

ورداً على سؤال لـ«الوطن» حول عدم تدخل السورية للتجارة حتى اليوم، وتوفيرها البطاطا للمواطنين بسعر معقول، بيّن مدير فرعها بحماة خالد الفاضل أن فرع المؤسسة بحماة لم يشتر بطاطا هذا الموسم، وإنما اشترى كميات من التفاح من ريف المحافظة الغربي، دعماً للفلاح ومنعاً لاستغلاله.

وأوضح أنه لا علم له إذا كانت فروع المؤسسة بالمحافظات اشترت بطاطا، ولكنه أكد أن التدخل الإيجابي يتم اليوم بالتفاح، حيث وفر المؤسسة بحماة على المنتجين ثمن الصناديق وأجور النقل من أراضيهم الزراعية، ونسبة الحسم والسمسرة التي كانوا يدفعونها للتجار. ولفت إلى أنه اشترى التفاح بسعر مجز قدره ٩٠٠ ليرة للكيلو، وتم تخزين ما اشتراه الفرع بوحدة التبريد التابعة له، وسيطرحه بسعر مناسب للمواطن.

أما مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رياض زيود، فبيّن أن البطاطا المالحة نوع أول مسعرة بالنشرة التموينية بـ١٩٠٠ ليرة للكيلو بالمفرق للمستهلك، وبـ١٧٠٠ ليرة للنوع الثاني، وبـ١٦٠٠ ليرة للبطاطا النوع الأول المخزنة بالبرادات، وبـ ١٣٠٠ ليرة للنوع الثاني، وكل مخالفة لذلك تستوجب المساءلة والعقوبة.

وأوضح أنه تم منذ بداية هذا الشهر تنظيم المئات من الضبوط بحق الباعة والتجار المخالفين بالبيع بسعر زائد وعدم تداول فواتير الخضار والفاكهة والمواد الغذائية.